المحور الثاني- تقنيات معالجة إختلالات السوق

يؤدي فهم كيفية عمل النظام الاقتصادي في البلد الى سهولة استيعاب الدور المنتظر من الحكومة في العملية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال يقود فهم كيفية تحديد المؤسسات المتنافسة أسعار منتجاتها الى توضيح مدى أهمية محافظة الحكومة على هذا الوضع بين الشركات. ولذلك يرى خبراء الاقتصاد أنه من الأولى أن تبقي الحكومة على المنافسة بين المؤسسات الموجودة في السوق وألا تضع قائمة لتحديد الأسعار لتخدم فئة دون أخرى. وفي ما يلي عرض لمفهوم فشل السوق وبعض الحالات التي تتدخل فيها الحكومة في الاقتصاد.

أولا- مفهوم فشل السوق:

يعود أول استخدام لهذا المفهوم العام 1958 من قبل فرانسيس (حسب ما ورد في موسوعة وكيبيديا). ويشير هذا المفهوم إلى توصيف الحالة التي يكون تخصيص الموارد والسلع بواسطة الأسواق، غير كلوه وهو الأمر الذي يبرر التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة، أو أشكال أخرى للتدخل.

يمكن أن يحدث فشل السوق عموماً مقابل (الوضع الأمثل والذي يطلق عليه وضع باريتو الأمثل والذي يشير إلى أن أي مكسب لطرف لابد أن يقابله خسارة الطرف الآخر) بسبب ثلاث عوامل إجمالية (أ) تمتع بعض الأطراف في السوق بمراكز قوى بالشكل الذي يحظر على الآخرين التمتع بمكاسب التجارة (ب) أن يكون لأحد الأطراف المتعاملين بالسوق آثارا جانبية يطلق عليها آثار غير مباشرة لا يمكن للسوق تقييم أثارها، مثل الأضرار والمنافع البينية، أو غياب المعلومات أو حجبها. (ج) قد تفشل بعض الأسواق بسبب طبيعة السلعة نفسها، أو طبيعة تبادلها، فقد توصف بعض السلع بأنها سلع عامة (تلك التي إذا ما استهلكها طرف لا ينقص حق الطرف الآخر باستهلاكها مثل الهواء)، والسلع المتصفة بملكية الموارد العامة والتي تنظم موارد طبيعية أو موارد بشرية (مثل أنظمة الري والمراعي والغابات حيث لابد من وجود نظم الحماية هذه السلع أو الموارد خوفا من إساءة التصرف بها أو تعريضها للمخاطر البيئية ومخاطر الانقراض.

بالإضافة إلى هذه المصادر الثلاث لفشل السوق هناك مصدر رئيسي مرتبط بحقوق الملكية حيث تعتبر السوق مؤسسة". كبقية المؤسسات يقوم الأفراد والشركات من خلالها بتبادل السلع والخدمات، وكذلك تبادل الحقوق الاستخدام السلع والخدمات لفترة من الوقت بمعنى أن الأسواق هي عبارة عن مؤسسات تنظم تبادل السيطرة على السلع والخدمات وباعتبار أن حق السيطرة ينبع من الملكية بالانضباط والكمال فإن سيطرة مالكي حق الملكية. وفي حالة عدم اتصاف نظام حقوق إنتاج السلع والخدمات وتبادلها يعتبر هو الآخر غير منضبط ولا يتصف بالكمال أيضا، وبالتالي فإن هناك حاجة لتدخل الدول الضمان حقوق الملكية بدلا من الاعتماد على آلية السوق.

وبناء على ذلك فإن أهمية السياسات الاقتصادية العامة لإصلاح خلل السوق تأتي بهدف تعزيز هدفي الكفاءة واحترام العدالة الاجتماعية (بمعنى الحد من التفاوت في كل من الدخول والثروة قدر الامكان).

ورغم تبنى الاتجاه السائد في الاقتصاد لأطروحات فشل السوق المشار إليها أعلاه الا أن هناك مدارس اقتصادية لا تؤمن بوجود هذا المسطح مثل الليبراليون (المؤيدون للحرية الفردية إنطلاقاً من مبدأ فلسفة سياسية).

والمدرسة النمساوية أو مدرسة فيينا التي تعتقد بأن النظرية الاقتصادية الصحيحة هي فقط تلك المستمدة من المبادئ السياسية للفعل الإنساني). وينطلق رفض مفهوم فشل السوق وفقاً لهذه المدارس من القول بأن المفهوم مستمد من نماذج التوازن الساكنة التي يفترض أنها تقرب الواقع الفعلي لأغراض التحليل الاقتصادي بعد ذلك تتم مقارنة نتائج هذه النماذج مع الواقع. وفي حالة اختلاف الواقع من نتائج هذه النماذج التي تعكس وضع باريتو الأمثل يقال بأن هناك فشل للسوق ومن هنا ترفض هذه المدارس هذا النوع من التعريف والتوصيف لمفهوم فشل السوق حيث تقول بأن الأوضاء التوازنية لهذه النماذج هي أوضاع افتراضية وليس لها وجود في الواقع بفعل التغيرات المستمرة في حالة السوق وبالتالي استحالة حصول حالة التوازن. وتستطرد المدرسة النمساوية بالقول أن السوق تحاول دائماً القضاء على مصادر فشل الأسواق من الاكتشافات الجديدة للمنظمين أو رجال الأعمال بفعل حوافز الربح.

كما يشير آخرون من المعترضين على مفهوم فشل السوق، أمثال ملتون فريدمان، أن فشل السوق لا يعني بالضرورة أن على الحكومة محاولة إصلاح هذا الفشل. ذلك لأن تكلفة التدخل الحكومي قد لا تكون أسوأ من فشل السوق. وتعود التكلفة الباهظة للتدخل الحكومي إلى الضرر الذي سيلحق بالخيارات الديمقراطية بفعل التدخل وكذلك إلى قوة ونفوذ بعض مجموعات المصالح الباحثين عن الريع في كل من القطاع الخاص والبيروقراطية الحكومية.

ثانيا- معالجة اختلالات السوق:

وتتدخل الحكومة في حالة الفشل السوقي للحفاظ على المصلحة العامة:

1- اعادة توزيع الدخل:

تقوم الحكومة بعملية إعادة توزيع الدخل في المجتمع من خلال بعض الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة فى المجتمع وإشباع قدر أكبر من الحاجات البشرية. والمصدر الأساسي التي تعتمد عليه الحكومة في عملية إعادة توزيع الدخل هو تحصيل الضرائب وتحويلها إلى نفقات بأشكال متعددة، منها النفقات الاجتماعي. وهدف الدولة من هذه النفقات الاجتماعية هو توفير حد أدنى من الحاجات البشرية وإعادة توزيع الدخل الوطني بما يحقق أكبر قدر من العدالة.

لذلك فعندما تقوم بالإنتاج وتدفع الضرائب المقررة عليك، فإنك بطريقة غير مباشرة تقوم بإعادة توزيع الدخل الوطني وتحقيق أكبر قدر من العدالة.

2- الضرائب وانواعها

تعد الضرائب أحد الموارد المهمة لتمويل الموازنة العامة للدولة، ومظهر من مظاهر سيادتها. ففرض الضريبة كالحق في إصدار العملة، وإقامة العدالة، وحفظ النظام. وهى من الاختصاصات التي تنفرد بها الدولة. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الضريبة بأنها:" اقتطاع جبري من الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكليفية".

2-1- انواع الضرائب العامة:

ومن أكثر أنواع الضرائب العامة شيوعاً هي:

- ضريبة الدخل : وهى نسبة مئوية تقدرها الدولة وتؤخذ من الدخل الشخصي.
- ضريبة المبيعات : ضريبة تخصم عند بيع البضائع أو تقديم الخدمات وتحسب نسبة مئوية من سعر البيع.
- ضريبة الأراضي: وهى ضريبة تفرض على الأراضي وتحسب على قيمتها فقط لا على أساس قيمة ما عليها من مبان وممتلكات.
- ضريبة الأرباح: وتأخذ عن الأرباح التي تدفع إلى حساب الشركة والمساهمين فيها.
- ضريبة الرؤوس : وتفرض على كل الموطنين بالتساوي ودون تمييز بين غنى وفقير.
- ضريبة التركات: وتفرض عند انتقال رأس المال من المتوفى إلى ورثته أو الموصي إليهم.
- ضريبة العائد على رأس المال: وهى ضريبة تفرض على الأرباح التي تنتج عن بيع الممتلكات.
- ضريبة الممتلكات: وهى ضريبة تؤخذ من مالكي المباني والأراضي والممتلكات الأخرى الخاضعة للضريبة.

3- الجمارك والتعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية هى ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى وتستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية.

وتوفر التعريفة الحماية عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي تشجع المنشآت المحلية على زيادة إنتاجها ويضطر المستهلكون لدفع أسعار أعلى إذا رغبوا فى السلع المستوردة.

والتعريفة الجمركية على الصادرات تستخدم أحيانًا فى بعض الدول لزيادة إيرادات الحكومة، كما قد تستخدم دولة ما التعريفة الجمركية للتأثير او الاحتجاج على سياسات اقتصادية أو سياسية لبعض الدول الأخرى.

3-1- الأنواع الرئيسية للتعريفة الجمركية

- تعريفة الحماية: وهى تعريفة للحد من الواردات.
- تعريفة إدارية: تفرض لزيادة إيرادات الحكومة.
- تعريفة نوعية: تفرض تبعا لوزن وحجم المنتج.
- تعريفة قيمية: تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.

3-2- اسباب فرض التعريفة الجمركية:

- حماية الوظائف داخل البلاد: تواجه المنشآت والعمال صعوبة فى مواجهة المنافسة الأجنبية في بعض الحالات، وذلك عندما تكون المنشآت والعمالة الأجنبية أكثر كفاءة.

- حماية الصناعات الناشئة: الصناعات الناشئة لا تستطيع أن تنافس بنجاح صناعة راسخة في بلدان أخرى والتعريفة الجمركية الحمائية يمكن أن تكون درعًا يحمى تلك الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية حتى تصبح المنشآت وعمالها أكثر إنتاجية.
- إزالة الآثار الضارة للممارسات التجارية غير العادلة: تستخدم بعض الحكومات التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من أثر دعم الصادرات فى البلاد الأخرى.
- منع الاعتماد على المنتجات الأجنبية: العديد من الدول لا تريد أن تعتمد على غيرها للحصول على منتجات مهمة مثل النفط أو الصلب أو المواد الغذائية حيث إنه من الممكن أن يتوقف تدفق هذه المنتجات الأساسية من الدول الأجنبية فى أوقات الحرب أو التوتر الدولي.

4- التكلفة الاجتماعيةّ:

التكلفة الاجتماعية لإنتاج سلعة ما هي التكلفة الكلية بالنسبة إلى الاقتصاد القومي بأكمله، أي أنها عبارة عن التضحية الكلية في إنتاج السلع المختلفة الناتجة عن اختيار إنتاج سلعة معينة دون سلعة أخرى.

ويرجع اختلاف التكلفة الخاصة عن التكلفة الاجتماعية إلى قيام بعض أفراد ووحدات المجتمع بنشاط يعود بالنفع أو الضرر على أفراد ووحدات أخرى ومع ذلك لا يحصلون على (أو يدفعون) قيمة ذلك، أي أن ذلك يرجع إلى وجود الوفورات والأضرار الخارجية سواء في الإنتاج او الاستهلاك.

ولنضرب مثل على ذلك: نفترض أن التكلفة الخاصة التي يتحملها مشروع ما لإنتاج الصلب مليون دينار، ولكن تؤدى هذه العملية الإنتاجية إلى زيادة كمية الأدخنة مما يؤدى إلى تلوث الهواء فتنتج عنه أضرار (مثل إتلاف الزرع، أو صحة السكان، أو طلاء المساكن أو غيرها) قيمتها 70 ألف دينار وبذلك تكون التكلفة الاجتماعية 1,07 مليون دينار في حين تكون التكلفة الخاصة مليون دينار.

وقد يحدث عكس هذه الحالة، بمعنى أن تكون التكلفة الاجتماعية أقل من التكلفة الخاصة فنفرض أن أحد المحافظات أقامت حديقة زهور تكلفتها 15 ألف دينار، فإذا كان أحد الأفراد مقيمًا بجوار هذه الحديقة ويقوم بتربية النحل فسيجد النحل غذاء إضافيًا مما يتسبب في زيادة إنتاج العسل بمقدار 5 ألاف دينار وبذلك تكون التكلفة الاجتماعية لهذه الحديقة 10 ألاف دينار.

وتظهر أهمية التفرقة بين هذين النوعين من التكاليف عند إقامة مشاريع عامة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجب في هذه الحالة أخذ مثل هذه الآثار غير المباشرة في الاعتبار عند تقويم الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة.

ضريبة التلوث : هي ضريبة تفرضها الحكومة على المنتج نظرًا لأضرار يسببها للمجتمع تجعل التكلفة الاجتماعية أكبر من تكلفته الخاصة وتفرضه عليه إما ليخفض من انتاجه أو لتعويض أفراد المجتمع.

مثال على دور الحكومة للتصدي للتكلفة الاجتماعية؛ الضرائب المفروضة على صانعي التبغ في بعض البلدان. فتقوم بعض الحكومات برفع الضرائب على التبغ حتى يمنع الثمن الباهظ بعض الأطفال والمراهقين من البدء، ويشجع المدخنين لتخفيض استهلاكهم. فضرائب التبغ المتزايدة هي فوز ومكسب للمجتمع .فهي مكسب للصحة العامة ومكسب

مالي على الرغم من الإنخفاض الحتمي في استعمال التبغ، فإن زيادات في ضريبة التبغ تدر دخلا كبيرًا للحكومات لتمويل مشاريع مهمة تفيد المجتمع.

5- السلع والخدمات العامة:

السلع والخدمات العامة Public Goods هي سلع وخدمات يستهلكها المجتمع ككل، مثل الطرق، والجسور، والصرف الصحي، وخدمة الشرطة، المدارس والجامعات العامة، الإسعاف، الحدائق والشواطئ العامة.

تضطر الحكومة لتوفير السلع العامة، لأن القطاع الخاص لا يرغب في انتاجها لأنها عادة بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ولذلك تقوم الحكومة بتقديمها للأفراد وللمجتمع ككل، لها وتمول السلع العامة من الضرائب التي تفرضها الدولة.

6- السلع المدعمة:

هي سلع أساسية ترى الحكومة انها لو تركتها لآليات السوق الحر، فقد يصبح ثمنها مرتفعاً بما يمنع محدودي الدخل من الحصول عليها، رغم أنها سلع أساسية لا غنى عنها لأي شخص، مثال على ذلك الخبز ولبن الأطفال وبعض الأدوية الأساسية، فتقرر الحكومة ان تقوم هي بإنتاجها او تعطى دعما ماليا للمنتجين لكى يخفضوا من ثمن السلعة، أو دعما عينياً في صورة مواد خام رخيصة، مثل الدقيق المدعم الذي تبيعه الحكومة لمخابز القطاع الخاص بأسعار أقل بكثير من سعر السوق، حتى تتمكن تلك المخابز من توفير الخبز بأسعار منخفضة متفق عليها. وهذه السلع المدعمة تكون لها وفورات خارجية ايجابية حيث تكون المنفعة العامة لها اكبر من المنفعة الخاصة. وبالطبع هناك جوانب سلبية لهذا، على سبيل المثال زيادة الاستهلاك عن الحاجة نتيجة لانخفاض السعر، كما أن الحكومة لا تضمن أن يصل الدعم لمستحقيه لأن السلعة المدعمة قد تكون متاحة للجميع، كما يمكن في مثال الخبز أن تقوم المخابز بإعادة بيع جزء من الدقيق المدعوم في السوق بالأسعار المرتفعة.

7- مكافحة الاحتكار:

الاحتكار Monopoly معناه ان ينفرد منتج واحد أو عدد قليل من المنتجين Oligopoly بإنتاج سلعة معينة وبذلك يسيطرون تماما على سوق هذه السلعة ويصبح بإمكانهم فرض شروطهم على وفي كل الأحوال يضطر المستهلك، المستهلك، وقد يتفقون فيما بينهم على رفع الأسعار Cartel وفي كل الأحوال يضطر المستهلك للشراء مع انعدام بدائل الاختيار .وتتدخل الحكومة بقوانين لمنع الاحتكار والممارسات الاحتكارية، وتفرض على المخالفين عقوبات وغرامات مالية كبيرة، وفي بعض الدول قد يلزم القانون المحتكر بتفتيت شركته لكيانات أصغر.

8- العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية Externalities تلك الآثار الاقتصادية (سلبية كانت أو إيجابية) التي إما أن تستفيد منها أو تضر وحدة اقتصادية(مستهلك أو منتج)نتيجة تصرفات قامت بها وحدات أخرى، على سبيل المثال تلوث مياه الشرب نتيجة مخلفات المصانع، أو تكلفة العلاج لمستهلكي السجائر، فهي تكلفة اجتماعية لا يتحملها منتج السجائر وتتحملها

الحكومة أو الأفراد .وتتدخل الحكومة فقط مع الخارجيات السالبة والتي تؤثر على السوق وتتسبب في الفشل السوقي Market Failure. من امثلة الخارجيات السالبة اذا كان هناك مصنع بجانبه مزرعة واثرت ادخنة المصنع على المحاصيل المنتجة في المزرعة وادت الى اتلافها وخسارة المزارع بشكل كبير. هنا تتدخل الحكومة إما عن طريق فرض ضرائب على التلوث أو عن طريق إلزام المصنع بوضع فلاتر على مداخن المصنع تنقى الادخنة الخارجة الى الجو مثلا.